



دور الحوكمة والمعلومات المحاسبية في برنامج الإصلاح المالي والإداري
أ.د. سعود جايد مشكور^a، م.د. عبد الهادي سلمان صالح^b، أ.م. حيدر عباس عبد^c
كلية مزايا الجامعة كلية مزايا الجامعة جامعة المثنى

معلومات المقالة

الملخص

اهتمت غالبية دول العالم في السنوات الأخيرة بتطبيق نظام حوكمة الشركات في جميع القطاعات الاقتصادية بعد الأزمات المالية التي حدثت في الكثير من الشركات نهاية القرن الماضي وخاصة في الدول المتقدمة بسبب انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية التي تعبر عن كفاءة الأداء والمركز المالي للوحدة الاقتصادية، مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية. تهدف هذه الدراسة في إطارها النظري إلى عرض مدخل مفاهيمي عن نظام حوكمة الشركات وأهميته، فضلاً عن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم توضيح طبيعة العلاقة بين نظام الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية، وتأثير هذه العلاقة في برنامج الإصلاح المالي والإداري. وقد أجريت هذه الدراسة في عينة من الوحدات الحكومية والخاصة من خلال توزيع استمارة استبيان على (٥٤) من العاملين في هذه الوحدات.

لقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة ارتباط وتأثير بين المتغيرين المستقلين هما نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية بغية الوصول إلى هدف تحقيق المتغير التابع وهو الإصلاح المالي والإداري في الوحدات الاقتصادية في العراق. ومن أبرز توصيات هذه الدراسة هي ضرورة تطبيق نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية على حد سواء، لما يحمله من علاقة ارتباط وتأثير على عملية الإصلاح المالي والإداري في العراق.

The Role of Governance and Accounting Information in the Financial and Administrative Reform Program



Abstract

In recent years, most countries of the world have been interested in applying the corporate governance system in all economic sectors after the financial crises that occurred in many companies at the end of the last century. This is applied especially in developed countries due to the low level of quality of accounting information that expresses the efficiency of performance and the financial position of the economic unit. This led to a loss of confidence in the accounting information contained in the reports and financial statements.

This study aims, in its theoretical framework, to present a conceptual approach to the corporate governance system and its importance, as well as the concept of the quality of accounting information. Then, it tries to clarify the nature of the relationship between the governance system and the quality of accounting information, and the impact of this relationship on the financial and administrative reform program. This study has been conducted on a sample of government and private units by distributing a questionnaire to (54) employees of these units.

The study concluded that there are a correlation and impact relationship between the two independent variables, namely, the corporate governance system and the quality of accounting information, in order to reach the goal of achieving the dependent variable, which is financial and administrative reform in the economic units in Iraq. Among the most prominent recommendations of this study is the necessity of applying the corporate governance system and the quality of accounting information alike, because of the correlation and impact they have on the financial and administrative reform process in Iraq

* Corresponding author : E-mail addresses :saoudmashkour@gmail.com,abdalhadis845@gmail.com

Keywords: corporate governance, quality of accounting information, financial and administrative reform

المقدمة

٣. هل أن القوانين النافذة تلزم الشركات بتطبيق قواعد ومعايير الحوكمة؟
٤. هل أن هنالك معايير واضحة تنفذها الشركات في عملية تطبيق الحوكمة؟
- هل أن نظام الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية لها دور فعال في الإصلاح المالي و الإداري

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

- ١- التعمق في مفهوم وأهمية حوكمة الشركات والحث على تطبيقها في الشركات العراقية من اجل تهيئتها للدخول إلى سوق الأوراق المالية أو أي أسواق عالمية أخرى.
- ٢- تفسير الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات لتكون أكثر شفافية في سبيل إيصال فكرة نظام حوكمة الشركات إلى اكبر عدد من المستثمرين بغية زيادة الإقبال عليها.
- ٣- إثبات إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة فيها.
- ٤- التنبؤ بتأثير حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية على أساليب الإصلاح المالي والإداري .

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من الآتي:-

- ١- أهمية الدور الذي يلعبه نظام حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية ،وجذب الاستثمارات الأجنبية ، والتوسع في أنشطة القطاعات الاقتصادية ، وزيادة الاستثمارات.
- ٢- تفعيل دور القطاعات الحكومية والقطاعات الخاصة بتطبيق مجموعة من القواعد والأسس والمبادئ والتي تعمل على استقرار الاقتصاد ككل.

- ٣- ضرورة التطبيق الصحيح لمعايير المراجعة والمعايير المحاسبية في إطار تحسين جودة المعلومات المحاسبية لتجنب الوقوع في المشكلات المالية التي من شأنها أن تعيق نجاح هذه الشركات

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد أن عانت بلدان العالم من أزمات مالية وتعثر بعض الشركات وانتشار الفساد المالي فيها ، وان ما يشهده العالم الآن من تحرير لاقتصاديات السوق وما يتبعها من تحرير للأسواق المالية وما يترتب عليه تزايد انفصال رؤوس الأموال والتوسع في حجم الشركات ، وانفصال الملكية عن الإدارة كل ذلك أدى إلى ضرورة الاستعانة باليات جديدة للرقابة من خلال إطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات ذات الشخصية المعنوية.

لقد تعاظم الاهتمام بحوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود الماضية وخاصة عقب الأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي قبل عدة سنوات من تداعيات الأزمات المالية لعدد من كبريات الشركات الأمريكية خلال عام ٢٠٠٢ ، لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى الاهتمام بنظام حوكمة الشركات وتطبيقاته .

تتطلب عملية الإصلاح المالي والإداري وجود علاقة مشتركة بين تطبيق نظام فعال لحوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية ، وان أي من هذين العاملين يؤثر على الآخر، أي بعبارة أخرى يعني إن هنالك تغذية عكسية بين نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، حيث لا يكون هنالك نظام فعال لحوكمة الشركات بدون وجود معلومات محاسبية تستطيع مسانبتها والعكس صحيح.

يتضمن هذا البحث ثلاثة محاور ، المحور الأول يستعرض منهجية البحث ، والمحور الثاني يتناول الحوكمة والمعلومات المحاسبية والإصلاح المالي والإداري ، أما المحور الثالث فيتضمن الجانب العملي الذي يناقش قياس علاقة واثر الحوكمة وجودة المعلومات على برنامج الإصلاح المالي والإداري.

✓ الدراسات المنهجية

المبحث الأول: منهجية البحث

مشكلة البحث

تتلور مشكلة البحث الرئيسية في إن الشركات تفتقر إلى الاهتمام الكافي بحوكمة الشركات وغياب الأسس والقواعد التي تحكم تطبيق نظام الحوكمة ، كما أن الشركات ليس فيها نظم معلومات محاسبية تدعم نظام حوكمة الشركات بحيث تكون هنالك علاقة متبادلة بينهما للتأثير الذي ينعكس على أداء الشركات.

في ضوء ذلك يمكن طرح المشكلة بالتساؤلات الآتية:-

١. هل أن الشركات في العراق تطبق نظام الحوكمة؟
٢. هل أن الشركات في العراق تمتلك نظم معلومات محاسبية؟

بلد آخر على ضوء القواعد والأسس التي تحكمه، وهناك العديد من التعاريف لهذا المصطلح أهمها:

١. تمثل الحوكمة مجموعه من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين (موقع حوكمة الشركات -مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٤).

٢. تمثل الحوكمة حقل من حقول الاقتصاد يبحث في كيفية ضمان تحفيز الإدارة في الشركات المساهمة باستخدام ميكانيكية الحوافز وتكوين الهياكل التنظيمية وتحسين الأداء المالي (Mehran et al, 2011).

٣. تمثل الحوكمة الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها وترتكز على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الأشراف على عمليات الشركة (أبو العطا، ٢٠٠٩: ٩).

٤. تمثل الحوكمة مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى (سليمان، ٢٠٠٩: ١٥).

٥. تمثل الحوكمة مجموعه النظم الإدارية والمحاسبية والمالية والقانونية والذي تتم بموجبها إدارة الشركة من خلال مجموعة العلاقات التعاقدية والتي تربط إدارة الشركة مع أصحاب المصالح فيها من خلال نظم سليمة لعدم أساءه استقلال السلطة من قبل الإدارة وتوجيه أعمال الشركة من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والرقابة والشفافية وتحفيز الإدارة من أجل تعظيم منفعة الأطراف ذات العلاقة بالشركة (داغر، ٢٠١٢).

مما تقدم يمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها مجموعة من القواعد والأسس التي تحكم عمل الشركات في أدارتها للعمل الإداري والمالي وتكون هذه القواعد والأسس خاضعة للتدقيق والمراجعة والرقابة لتتلافى عمليات الغش والاحتيال من خلال التأكيد إن بياناتها المالية معلنه أو منشورة للجمهور أو المساهمين أو الدائنين إفصاحاً كاملاً تحقيقاً لمبدأ الشفافية والنزاهة.

٢ - أهداف حوكمة الشركات

تتمثل الأهداف، التي تسعى حوكمة الشركات لتحقيقها باعتبارها من أهم أنظمة الضبط والرقابة ومنع السلوك المنحرف والحد (أو على الأقل) أو تقليل عمليات الغش والتلاعب (الفتلاوي، ٢٠١١: ١٦٨) فيما يلي:

٤- بناء أسس ومبادئ الحوكمة والدور الذي تلعبه الحوكمة في تنمية واستقرار البلد اقتصادياً وكذلك تفعيل دور حوكمة الشركات في الإصلاح المالي والإداري .

فروض البحث

يستند البحث إلى فرضيتين رئيسيتين هما:-

الفرضية الأولى:- توجد علاقة ارتباط مشتركة ذات دلالة إحصائية بين نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وآليات الإصلاح المالي والإداري.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية مجتمعاً على الإصلاح المالي والإداري.

منهج اعتمدت هذه الدراسة على منهجين من مناهج البحث العلمي هما :

١- المنهج الاستقرائي: تم الاعتماد هذا المنهج من خلال القيام بأعداد استمارة استبانة لمعرفة آراء عينة من العاملين في الشركات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، وقد تم توزيع (٦٨) استمارة استبيان على العينة المذكورة، تم استرجاع (٥٤) استمارة منها لأجراء التحليل الإحصائي والتعرف على النتائج .

٢- المنهج الاستدلالي: تم الاعتماد على الكتب العلمية والدراسات والأبحاث التي لها علاقة بموضوع نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية والإصلاح المالي والإداري في تقييم واستخلاص عمل الشركات وتقديمها للبيانات المالية أو الإفصاح عنها بكل شفافية وموضوعية. البحث.

الاطار النظري

المبحث الثاني : حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية والإصلاح المالي والإداري

يتناول هذا المبحث ثلاثة مواضيع رئيسية هي حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية والإصلاح المالي والإداري وكما يأتي:-

أولاً: حوكمة الشركات

١- تعريف حوكمة الشركات

لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم أو تعريف حوكمة الشركات وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الكتاب والباحثين واختلاف البيئة بين بلد إلى

الشركات وتحسين صورتها أمام جميع الأطراف ذات العلاقة بها من خلال المعاملة العادلة للوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة.

واستناداً لما تقدم يرى الباحثون إن عملية التطبيق الصحيح للمعايير والأسس والقواعد المحاسبية لأحكام الحوكمة تساعد الشركات على أداء عملها بأفضل ما يمكن، مما يساعدها في تحقيق الأهداف المراد تحقيقها وهذه الأهداف هي :

١. تعزيز الثقة المتبادلة بين إدارة الشركة والأطراف الخارجية(الدائنين، المساهمين والمستثمرين) مما يساعدها على زيادة التعامل بينهما.

٢. تفعيل دور الرقابة الداخلية داخل المؤسسات أو الشركات وإعطاء صلاحية أكثر للمدققين بحيث تمنحهم الاستقلالية التامة في أداء عملهم من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية .

٣. يجب أن يكون الموظفين الذين يعملون داخل هذه المؤسسات مؤهلين أهلية علمية وذوي كفاءة عالية ويتمتعون بالمهنية والحيادية أثناء أداء عملهم.

٤. الإفصاح عن البيانات المالية للشركات بكل شفافية،

٣. الأعمال التي يتم اختيارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها ضمن نصيحة وموافقة مجلس الإدارة.

٤. نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة، وكذلك ضمن نصيحة مجلس الإدارة وموافقتهم.

٥. إفصاح كافي وملئم عن أداء الشركات للمساهمين والمجتمع المالي .

وفي ضوء ما تقدم يرى الباحثين إن هنالك ثمة خصائص لحوكمة الشركات تكون قريبة للبيئة العراقية، وهذه الخصائص من المؤكد تساهم في رفع كفاءة الشركات أو المؤسسات العراقية وهي:

١. يجب اختيار رئيس مجلس الإدارة وفقاً لشروط يضعها المجلس وهذه الشروط تكون أكثر مهنية وبعيدة عن التكتلات أو التأثيرات السياسية.

٢. تفويض ومنح رئيس مجلس الإدارة كافة الحقوق والصلاحيات في اختيار الموظفين الأكفاء لمسك بعض المناصب الإدارية المهمة في الشركة وفقاً للمعايير والضوابط المهنية.

٣. يتعين ان يكون اختيار النشاطات والأعمال من قبل رئيس المجلس التنفيذي بعد موافقة مجلس الإدارة على ذلك، بحيث تكون المسؤولية ملقاة على الجميع دون استثناء.

١. وضع القواعد والتعليمات والإجراءات التي توضح كيفية سير العمل داخل الشركة والحث على الالتزام بها، ووضع العقوبات الصارمة على متجاوزيها وذلك تحقيقاً للأهداف المنشودة في تطبيق الحوكمة.

٢. وضع نظام واضح ومفهوم يتم بموجبه إدارة الشركة ويكون وفقاً لهيكل يحدد توزيع كل من الحقوق والواجبات والمسؤوليات لكل من مجلس الإدارة والمساهمين.

٣. تطوير النظم المتخصصة برقابة إدارة الشركة ومجلس إدارتها فضلاً عن الاهتمام باستقلالية ذلك المجلس ولجان التدقيق.

٤. العمل على تحقيق العدالة والمعاملة العادلة لكافة أصحاب المصالح في الشركة وحماية حقوقهم فضلاً عن تسخير جميع الآليات التنظيمية والرقابية للقضاء على جميع أنواع الفساد سواء كان أدارياً أو محاسبياً.

٥. توفير المعلومات الملائمة والموثوقة والحرص على تطبيق الشفافية وخلق أسلوب مميز للإدارة يتم من خلاله تعظيم أداء

ويجب أن تكون هذه البيانات منشورة لأصحاب المصالح تقديراً لعملية الغش والاحتيال .

٣- خصائص حوكمة الشركات

هنالك العديد من الخصائص والسمات التي يجب ان تتوفر في حوكمة الشركات التي تساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها ، وتساهم في تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة، ومن هذه الخصائص هي (يوسف ٢٠٠٤) :-

١. المسؤولية أمام مختلف الأطراف .

٢. استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.

٣. الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين.

٤. منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية.

٥. حماية أصول الوحدة الاقتصادية.

وقد ذكر (أبو حمام، ٢٠٠٩: ٣٨) أن أنموذج حوكمة الشركات الناجحة يجب أن يشمل الخصائص الآتية:

١. مجلس إدارة قوي وفعال ينفذ مسؤولياته بقدرة وسلامة.

٢. رئيس تنفيذي مؤهل يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة، ويتم إعطائه السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال الشركة.

السوق ، لان الشركات التي تطبق القوانين والأنظمة تكون أكثر فاعلية للسيطرة على السوق في المقابل فان الشركات التي لديها مجالس اقل قوة تميل إلى ضعف تطبيق بعض أحكام القوانين والأنظمة ، مما يشير إلى إن سيطرة الشركات على السوق سيلعب دورا رقابيا بارزا في التحكم في عمل الشركات (Gillan et al , 2007).

٥- معايير حوكمة الشركات

تتطلب معايير حوكمة الشركة وجود ركائز أساسية لضمان نجاح الحوكمة منها توافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتفوق بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب كما لا يكفي وضع الضوابط وإصدار المنشورات بتطبيق معايير الحوكمة بل يتطلب ذلك قناعة الجهات المختلفة خاصة الدولة ومؤسسات الدولة الحاكمة مثل البنك المركزي والجهات الأخرى التي تقوم بالدور الرقابي بضرورة وأهمية مثل هذه القواعد والضوابط مما يساعدها على تنفيذها (يوسف ٢٠٠٤)، وبذلك يمكن الاعتماد على النقاط الآتية كمعايير للحوكمة وهي:

١. الالتزام بالقوانين والقرارات الحكومية.

٢. الالتزام بقرارات الجمعية العمومية للمساهمين .

٣. كفاءة وفعالية الأداء في تحقيق الهدف من تأسيس الشركة وأهدافها الاستراتيجية.

٤. سلامة الممارسات المحاسبية والإدارية وفقاً لقاعدة أفضل الممارسات.

٥. دقة وموضوعية التقارير المالية وغير المالية واكتمالها وشفافية الإفصاح وملائمة توقيتها.

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن هنالك عدة معايير تخص نظام حوكمة الشركات تكون متطابقة مع البيئة أو الظروف الاقتصادية للعراق من شأنها تطوير وكفاءة الشركات أو المؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص باتباعها هذه المعايير عند تطبيق نظام حوكمة الشركات وهي :

١. التقيد التام بالقوانين والتعليمات التي تصدرها بخصوص عمل الشركات.

٢. التقيد التام بالتعليمات والقرارات التي تصدرها الجهات أو الجمعيات المختصة بحوكمة الشركات .

٣. وضع أسس سليمة وورصينة على ضوء الظروف البيئية العراقية من قبل الدولة لمتابعة نقاط الخلل والقوة عند تطبيق نظام حوكمة الشركات.

٤. وضع خطة عمل سنوية، ويكون الرئيس التنفيذي ملزم بتنفيذها وفي حالة عدم الالتزام بالخطة سوف يخضع الرئيس التنفيذي للمساءلة من قبل مجلس الإدارة.

٥. ضرورة فرض عقوبات صارمة على الموظفين الذين لا يلتزمون بأداء أعمالهم الوظيفية المكلفين بها وهذا يكون من مسؤولية رئيس المجلس التنفيذي.

٦. عقد اجتماعات دورية موثقة بتقارير تساهم في تحسين ورفع كفاءة أداء الشركة، بحيث ترفع التقارير للرئيس التنفيذي لمجلس الإدارة وذلك لمناقشتها ووضع الحلول الكفيلة لمعالجة بعض المشكلات التي تواجه الشركة أثناء العمل.

٤ - مقومات حوكمة الشركات

يوجد لحوكمة الشركات مقومات عدة من أبرزها ما يلي:-

١. وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق الأعضاء وواجباتهم مثل حق التصويت، وحق انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة وحق تعيين وعزل مراقب الحسابات . كما توضح بالمقابل حقوق المجتمع على الشركة وواجباتهم تجاهها.

٢. وجود رؤية (Vision) واضحة تحدد معالم إستراتيجية الشركة مع الأدوات التي تكفل تحقيق هذه الرؤيا وذلك من خلال ترجمتها إلى خطط وأهداف قصيرة وبعيدة المدى.

٣. وجود هيكل تنظيمي (Organization Structure) واضح يحدد كلاً من مجالات السلطة ومجالات المسؤولية، يعززها مجموعة من الأنظمة مثل : نظام داخلي للشركة، ونظام للرقابة الداخلية ثم بعد ذلك و الأهم نظام لمحاسبة المسؤولية يوفر من المؤشرات المالية وغير المالية التي تخدم كمعيار للمساءلة وتقويم الأداء.

٤. وجود لجنة تدقيق (Audit Committee) تتمتع بالصلاحيات الكاملة وفي مناخ ديمقراطي يحقق ممارسة دورها الرقابي على أعمال مدققي الشركة الداخلي والخارجي ثم بعد ذلك وهو الأهم الحق في متابعة تقاريرهم للتأكد من قيام إدارات الشركات بتنفيذ ما تحويه تلك التقارير من مقترحات وتوصيات.

٥. وجود نظام فعال للتقارير (Reporting System) يتسم بالشفافية وبقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة عن أداء الشركة ليس لإدارتها وأعضائها فحسب، وإنما كذلك لجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة ممن يستخدمون البيانات المالية المنشورة للشركة في اتخاذ القرارات وذلك مثل: المقرضين والعملاء والموظفين والجهات الحكومية ذات المصلحة (جبير، ٢٠٠٨).

٦. هنالك من يرى وجود مجالس قوية لإدارة الشركات يمكنها من إحكام القوانين والأنظمة التي تساعدها في السيطرة على

يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلفي في الوحدات الاقتصادية.

٥- دور لجان المراجعة:- أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة ، بل أشارت إلى أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية. وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من أشرف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة .

٦- تحقيق الإفصاح والشفافية:- يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات ،لذا لم يخلو أي تقرير صادر من منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة ،ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة.

٧- إدارة الأرباح:- تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافأة والعمولات ،ومن ثم فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك. وبذلك يمكن القول أن دور حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح يعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

٨- تقويم أداء الوحدات الاقتصادية:- تلعب حوكمة الشركات دوراً مهماً في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق ،مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، كما أن المعايير الرئيسية هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها.

مما سبق يمكن القول إن الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده التشغيلية والمالية والنقدية، وكذلك على المقاييس المختلفة المستخدمة، أي إن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء الوحدات الاقتصادية مما يدعم من

٤. ضرورة وجود معلومات محاسبية مستندة على أسس ومعايير المحاسبة والمراجعة من شأنها تزيد كفاءة الشركات.

٥. ضرورة وجود رقابة فعالة أو مراجعة خارجية لتقييم عمل المؤسسات أو الشركات.

ثانياً: علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية

يعني مصطلح جودة المعلومات المحاسبية "ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وان تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ،بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها (الصباغ، ٢٠٠٣: ٢). ويمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات في النقاط الآتية (علي وشحاتة، ٢٠٠٧):-

١- المساءلة والرقابة المحاسبية: المساءلة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة الشركات تأخذ اتجاهان هما:

الأول: المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدنى.

الثاني: المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية.

٢- الالتزام بتطبيق معايير المراجعة والمحاسبة :- يعد تطبيق الحوكمة من الفلسفة الواقعية واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية، وبالتالي فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية جديدة وتساعد في حسم مشكلة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.

٣- دور المراجعة الداخلية:- تساعد المراجعة الداخلية بما تقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية كذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيةها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.

٤- دور المراجع الخارجي :- نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بأعداده والمرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وأداره الوحدة الاقتصادية، كما أنه

١- جانب المعالجة لأوجه القصور القائمة ، وإعادة التوازن التشغيلي والأدائي للكيان الإداري.

٢- جانب الإصلاح لمعالجة الأوضاع غير العادلة المتصلة بتوزيع الناتج والعائد بالشكل الذي يؤكد ويدعم جهود التغيير (البحيري، ٢٠١١).

عرف الفرجاني الإصلاح الإداري " بأنه الجهود الموجه لتشخيص وعلاج المشكلات والنظر بالتطلعات ، والحد من الفساد ومعالجة القصور وسد النقص وأجراء التعديلات في الهياكل التنظيمية وتبسيط الإجراءات في جهاز الشرطة الفلسطيني لمواجهة التحديات بهدف التغلب على المشكلات الأمنية التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني" (الفرجاني، ٢٠٠٨: ١٣).

ونتيجة تضاعف المؤسسات العامة وعدد الوظائف والموظفين ، أصبح الجهاز الإداري لبعض الدول ومنها العراق على وجه الخصوص يواجه الكثير من المشكلات التخطيطية والتنظيمية والتنفيذية مما جعله غير قادر على تلبية مستلزمات التطوير الجديد ومتطلبات التنمية الاقتصادية. وتبرز عوامل الإصلاح الإداري كما أشار إليها (منير وآخرون ، بدون سنة):

أ. تدني كفاءة الاقتصاد عن المنافسة خارجياً.

ب. قصور الأداء الحكومي في تحديث الإدارة.

ج. انتشار الفساد والفوضى.

د. تراجع المستوى المعيشي للمواطنين.

مهما تعددت التعريفات والمفاهيم المرادفة للإصلاح الإداري فإنها في الغالب اتفقت على الأهداف الرئيسية لعمليات الإصلاح الإداري والمتمثلة بتحسين ورفع الكفاءة واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بشكل أفضل وعليه فإن الإصلاح الإداري هو كل العمليات المنظمة والمقصودة والهادفة إلى تحسين مستويات الأداء الوظيفي والخدمات كماً ونوعاً في الأجهزة الإدارية المختلفة واستغلال الموارد البشرية والمادية المتاحة على أكمل وجه، بما يحقق تنمية شاملة ومستدامة (موسى، ٢٠١١: ٢٠).

يمكن القول أن عملية الإصلاح المالي والإداري تحتاج إلى إجراء تعديلات عديدة في الأنظمة الإدارية بما يساهم في تطوير وتحسين الأنظمة الموجودة من خلال تعديل أو تغيير الفكر أو الروتين الساري في المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الخاصة بحيث تكون هذه التعديلات أو التغييرات أكثر ملائمة أو متوافقة مع البيئة الحالية أو هذه الأفكار تكون جديدة لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة مما يساهم في رفع مستوى أداء الوحدات .

قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها ، خاصة وأن مفهوم حوكمة الشركات يحمل في مضمونه بعدين أساسيين هما:- الأول:- الالتزام بالمتطلبات الإدارية والقانونية، والثاني:- الأداء بما يحمله من استغلال للفرص المتاحة للارتقاء بالوحدة الاقتصادية ككل.

في ضوء طبيعة الأبعاد المحاسبية السابقة لعملية الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية تمكن الباحثون من الإشارة إلى النقاط التالية:-

١- إن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاث مراحل من العمل المحاسبي وهي:

أ. مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة هما الرقابة السابقة والأخرى الرقابة اللاحقة للعمل المحاسبي.

ب. مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسات في شكل تقارير وقوائم مالية.

ج. مرحلة ما بعد الممارسات الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة الداخلية أو الخارجية وما تحققه من إضافة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

٢- إن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية، لذا تصبح هذه المعلومات بالغة الأهمية إلى درجة أن تعد بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي الوقت نفسه تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها.

يتضح مما سبق إن حوكمة الشركات لها دور فعال في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وفي تطوير مفهوم هذه الجودة بحيث يتضمن مجموعه من المعايير المختلفة التي تحقق هذا المفهوم.

ثالثاً : الإصلاح المالي والإداري

١- تعريف الإصلاح الإداري ومتطلبات الإصلاح الإداري

الإصلاح ذو طبيعة شديدة المرونة والتوافقية، حيث لا يختلف اثنان على أهميته ، فالإصلاح هدف مشروع يسعى كل فرد إلى تحقيقه ، وتسعى كل مؤسسة ومجتمع إلى الوصول إليه ويشمل هذا المحور جانبين هما:-

ويرى الباحثون أن من المتطلبات التي تستدعي إجراء عملية الإصلاح الإداري هي الآتي :-

١ . وجود إخفاقات في تنفيذ الخطط الموضوعة مسبقاً من قبل مجلس الإدارة مما يؤثر سلباً على أداء الوحدات .

٢ . وجود ربح أو فائض غير مقنع لا يناسب عمل أو خطة المؤسسات في الأرباح مما يستدعي عملية الإصلاح الإداري لمعالجة هذه المشكلة.

٣ . وجود عجز أو خسارة متراكمة لعدة سنوات متتالية مما يسبب إفلاس تلك الشركات ،ومن ثم يستوجب ضرورة وجود إصلاحات مالية وإدارية لمعالجة هذه المشكلة.

٤ . اتباع سياقات أو سياسات قديمة في عملية الإنتاج بما يخص القطاعات الصناعية أو القطاعات المالية كأن يكون المصارف أو الأسواق المالية من خلال طرح الأسهم والسندات التي لا تلبي احتياجات أو طموحات المساهمين أو المستثمرين أو الجمهور.

٥ . وجود زيادة في عدد الموظفين أو العاملين داخل المؤسسة أو ما يطلق عليه بالتضخم أو الترهل الوظيفي أو الإداري.

٦ . وجود فساد مستشري في داخل عمل المؤسسة مما يتطلب ضرورة إجراء إصلاحات مالية وإدارية لمعالجة هذه الظاهرة.

٢- دور حوكمة الشركات في الإصلاح المالي والإداري

تهتم حوكمة الشركات بصفة عامة بتحقيق العديد من الأهداف لعل أبرزها تحسين القدرة التنافسية للمنظمة وزيادة قيمتها، وفرض الرقابة الفعالة على أداء المنظمة وتدعيم المساءلة المحاسبية بها، وضمان مراجعة الأداء التشغيلي والنقدي للمنظمة، وتعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين واللوائح والمعايير المتعارف عليها بها سواء للمراجعة أو للمحاسبة، والتنبيه بالمخاطر المتوقعة وإدارتها وتذنيها، وتحقيق العدالة والشفافية عن طريق الإفصاح عن المعلومات لكافة الأطراف ذات العلاقة بالإضافة إلى محاربة ومكافحة الفساد عموماً والفساد المالي والإداري خصوصاً والتخفيف منه وتذنيته لأكبر درجة ممكنة(لطي، ٢٠١٤: ٦١).

لذا يرى الباحثون إن نظام حوكمة الشركات يمثل في الأصل مجموعة من القواعد والمعايير وقوانين وأسس فأنها تمثل جميعها إصلاحات إدارية ومالية من دورها تحسين أو زيادة كفاءة الشركات سواء كانت حكومية أو خاصة لتحقيق الأهداف المراد تنفيذها، وهذه الإصلاحات بدورها ستوفر ضماناً للمشاريع المعدة من إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وسبق أن العراق اتبع خطوات ثابتة ومكاملة في تشريع العديد من القوانين التي من شأنها أن تنظم العلاقات بين جميع الأطراف في الأنشطة

الاقتصادية والمالية. كذلك انه يتم إجراء تحديث للقوانين والتعليمات التي تؤدي إلى تحسين عمل الشركات وحسب متطلبات الظروف البيئية أو حسب التطورات الحديثة لمواكبة عمل التكنولوجيا المتطورة، بالإضافة إلى ذلك تقوم أهداف الإصلاح المالي والإداري على أساس ضرورة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية وذلك من خلال عمل المنظمات بغية تعظيم الفائدة من عمل هذه المنظمات وتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها.

٣- دور جودة المعلومات المحاسبية في الإصلاح المالي والإداري

يشجع وجود نظام إفصاح كامل وفعال وجودة المعلومات المحاسبية على الشفافية الحقيقية للشركة المدرجة في السوق المالية، ويعد امراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة وتظهر التجارب إن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في تقارير المالية أداة قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، إذ يمكن لنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والمحافظة على الثقة في أسواق رأس المال(حمد، ٢٠١٥).

إن وجود المعلومات المحاسبية في الشركات والمفصح عنها إفصاحاً كاملاً تساعد المساهمين والمستثمرين أو الجهات ذات العلاقة من الاطلاع على بيانات الشركة يلعب دوراً جوهرياً في الوقوف على نقاط القوة والضعف لعمل الشركة سيساهم في القضاء على عملية الاحتيال المحاسبي والتي تمارسها بعض الشركات . وإن تحديث جودة المعلومات المحاسبية سنوياً يمكن اعتباره بمثابة إصلاحاً مالياً وإدارياً تمارسها الشركات لمحاربة الفساد.

يرى الباحثون إن جودة المعلومات المحاسبية في حوكمة الشركات تساهم بشكل مباشر في عملية الإصلاح المالي والإداري من خلال :

١ . تحديد عمل مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة من خلال التقيد بالعمل بنظام حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية.

٢ . تحديد رواتب وأجور ومكافئات مجلس الإدارة ورئيس المجلس والموظفين الذين يعملون في الشركة تبعاً لمعايير محاسبية.

٣ . إلزام الشركة بتقديم بياناتها المالية للجهات الرقابية الخارجية أو جهة رقابية ذات علاقة عند نهاية كل سنة مالية لغرض المصادقة عليها وإبداء رأيهم بخصوص عمل الشركة.

حساب معامل الثبات للأداة باستخدام معامل ارتباط كرونباخ ألفا الموضوع في الجدول (٢) . والملاحظ من النتيجة الخاصة بالتناسق الداخلي بين العوامل المكونة للمتغيرات (نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية و الإصلاح المالي والإداري) والملاحظ إن قيمة معامل ارتباط ألفا مقبولة إحصائياً.

جدول (٢) معامل ارتباط كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة

المتغير	كرونباخ ألفا للمتغير
CGS	0,685
QAI	0,888
FMR	0,745

رابعاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لأبعاد الدراسة

Descriptive Statistics			
	Mean	Std. Deviation	N
CGS	4.0926	.37326	54
QAI	4.1926	.47099	54
FMR	4.1215	.33874	54

يستخلص من معطيات الجدولين (٢,٣) المؤشرات التحليلية الآتية:-

المتغير الأول: القابليات الديناميكية

يشير الجدول (٣) إلى المتغير المستقل الأول (نظام حوكمة الشركات) قد حقق هذا المتغير وسطاً حسابياً مقداره (٤,٠٩) على مقياس ليكرت الخماسي، وانحراف معياري منخفض مقداره (٠,٣٧٣) مما يشير إلى إن هنالك موافقة من عينة الدراسة تجاه أسئلة هذا المتغير وبدرجة عالية، أما المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد (جودة المعلومات المحاسبية) على التوالي (٤,١٩)، (٠,٤٧) وهذا يؤشر الدور الإيجابي الذي تمارسه المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية في تقويض عمليات الفساد المالي والإداري، أما المتغير التابع (الإصلاح المالي والإداري) فبلغ المتوسط الحسابي (٤,١٢) وعند إجابة اتفق بشدة وانحراف معياري (٠,٣٣) وهذا يؤشر رغبة واندفاع عينة الدراسة في تحقيق عملية الإصلاح المالي والإداري، كما

خامساً: اختبار فرضيات الدراسة

أ: الفرضية الأول:

٤. تحديد الحجم الأمثل لعدد الموظفين الذين يعملون داخل الشركة بما يتوافق مع نظام الشركة وجودة المعلومات المحاسبية.

٥. معالجة المشاكل المالية والإدارية عند عدم توافرها مع جودة المعلومات المحاسبية وتكون هذه المعالجة بما يتوافق مع المعلومات المحاسبية.

الجانب العملي

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية واثرها على الإصلاح المالي والإداري (الجانب العملي)

أولاً: مقاييس البحث

تتكون أداة الدراسة من ثلاثة أجزاء هي نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية والإصلاح المالي والإداري والجدول (١) يقدم توضيحاً حول ترميز كل متغير وكل بعد وعدد الفقرات:

جدول (١) الترميز والتوصيف لمتغيرات الدراسة

العدد	البعد
١٢	CGS
١٥	QAI
١٦	FMR

ثانياً. اختبار أداة قياس الدراسة

تمثل استمارة الاستبيان (Questionnaire) الأداة الأساسية لجمع بيانات الدراسة الحالية التي تخصّ متغيراتها الرئيسية. هذه الأداة تعتمد على سلم قياس ليكرت (Likert) الخماسي من (لا اتفق تماماً- إلى- اتفق تماماً). وفي ما يأتي إجراء بعض الاختبارات التي يتوجب القيام بها للتأكد من دقة وصحة البيانات التي تمّ الحصول عليها.

ثالثاً: ثبات أداة قياس الدراسة Validity of measurement instrument

• الثبات البنائي لأداة القياس (Construct Reliability)

قام الباحثون بالتأكد من الثبات البنائي لأداة القياس الخاصة بالدراسة الحالية من خلال استخدام اختبار كرونباخ ألفا وقد تم جاءت جميع الفقرات بأوساط حسابية أعلى من الوسط الفرضي على مساحة ميزان الاختبار (٣) .

قاعدة (Cohen & Cohen ١٩٨٣)، نقلاً عن (العابدي ٢٠١٠) وكالاتي:-

علاقة الارتباط منخفضة: إذا كانت قيمة معامل الارتباط أقل من (٠.١٠).

علاقة الارتباط معتدلة: إذا كانت قيمة معامل الارتباط بين (٠.١٠ - ٠.٣٠).

علاقة الارتباط قوية: إذا كانت قيمة معامل الارتباط أعلى من (٠.٣٠).

وتتفرع من هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية هي:-

١- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية والإصلاح المالي والإداري

الجدول (٤)

مصفوفة ارتباط بيرسون للعلاقة بين نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية والإصلاح المالي والإداري.

Correlations		CGS	QAI	FMR
CGS	Pearson Correlation	1		
	Sig. (2-tailed)			
	N	54		
QAI	Pearson Correlation	.073	1	
	Sig. (2-tailed)	.602		
	N	54	54	
FMR	Pearson Correlation	.421**	.073	1
	Sig. (2-tailed)	.002	.599	
	N	54	54	54

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الجدول (٥)

مصفوفة ارتباط بيرسون للعلاقة بين نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية مجتمعة والإصلاح المالي والإداري.

Correlations		CGS+ QAI	FMR
CGS+ QAI	Pearson Correlation	1	.308*
	Sig. (2-tailed)		.023
	N	54	54
FMR	Pearson Correlation	.308*	1
	Sig. (2-tailed)	.023	
	N	54	54

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المعلومات المحاسبية مجتمعة والإصلاح المالي والإداري إذ بلغ معامل الارتباط البسيط بين المتغيرين (٣٠٨). وتدعم هذه النتيجة صحة الفرضية الرئيسة الأولى .

يظهر الجدول (٥) مصفوفة الارتباط بأن هنالك علاقات ارتباط قوية وموجبة (لأن قيمتها أكبر من ٠.٣٠) وذات دلالة معنوية عند مستوى (٥%) بين نظام حوكمة الشركات و جودة

SPSS في الجدول (٦،٧،٨) كخطوة أولى لمعرفة التأثير الذي تحدثه لنظام حوكمة الشركات و جودة المعلومات المحاسبية على الإصلاح المالي والإداري بالاعتماد على معادلة الانحدار الخطي المتعدد.

ب. الفرضية الثانية :

بقصد التأكد من صحة الفرضية الرئيسة الثانية القائلة بوجود تأثير لنظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية على الإصلاح المالي والإداري يمكن الاستعانة بمخرجات برنامج إل الجدول (٦)

تأثير نظام حوكمة الشركات و جودة المعلومات المحاسبية على الإصلاح المالي والإداري

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.440 ^a	.194	.162	.31004

a. Predictors: (Constant), CGS, QAI

الجدول (٧)

اختبار ANOVA تأثير نظام حوكمة الشركات و جودة المعلومات المحاسبية على الإصلاح المالي والإداري

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.179	2	.589	6.132	.004 ^b
	Residual	4.902	51	.096		
	Total	6.081	53			

a. Dependent Variable: FMR
b. Predictors: (Constant), CGS, QAI

الجدول (٨)

معاملات الانحدار لتأثير نظام حوكمة الشركات و جودة المعلومات المحاسبية على الإصلاح المالي والإداري

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.066	.670		3.085	.003
	CGS	.388	.114	.427	3.395	.001
	QAI	.105	.102	.130	1.032	.307

a. Dependent Variable: FMR

٢- ضرورة التقيد التام بمعايير المحاسبة والمراجعة واستمرار العمل بها لإنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية واستخدامها في القرارات الاقتصادية لتحقيق عدة أهداف اجتماعية واقتصادية ومالية، ودعم ممارسات المحاسبة والمراجعة من خلال التنظيمات الثقافية والمهنية الخاصة بها .

٣- أهمية تعميم استخدام نظام حوكمة الشركات في القطاعات الحكومية أو القطاع الخاص للاستفادة من الممارسات المحاسبية الأفضل التي تتسجم مع المعايير الدولية المستخدمة في المراجعة والمهنية وذلك بهدف تحقيق الأرباح المالية وترسيخ المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية.

٤- ضرورة تطبيق نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية لما لها من ارتباط معنوي كبير على عملية الإصلاح المالي والإداري في العراق .

٥- ضرورة تطبيق نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية لما لها من تأثير معنوي كبير على عملية الإصلاح المالي والإداري في العراق.

٦- ضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية الخاصة بتطبيق نظام حوكمة الشركات من خلال المؤتمرات أو الندوات أو ورشات العمل العلمية .

وفي الختام يرى الباحثين إن بإمكان الباحثين والدارسين توسيع هذه الدراسة لتشمل شركات ومؤسسات تعمل في قطاعات اقتصادية أخرى لبيان العلاقات ما بين نظام حوكمة الشركات ومتغير آخر كأن يكون علاقة نظام الحوكمة بجودة التدقيق، وذلك للكشف عن هذه العلاقات بصورة شفافة وموضوعية كي تستخدم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتنوعة كالاستثمارات وقيمة الأسهم أو التنبؤ بالأرباح وغيرها.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- أبو العطا، نرمين، (٢٠٠٩) : (حوكمة الشركات – سبيل التقدم إلقاء الضوء على التجربة المصرية)، مجلة الإصلاح الاقتصادي العدد (٨) .
- أبو حمام، ماجد إسماعيل (٢٠٠٩) : (أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة – الجامعة الإسلامية- غزة،
- البحيري، محمود احمد (٢٠١١) : (مداخل الإصلاح الإداري)، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي- لندن، .

- جبير، أياد وليد محمد (٢٠٠٨) : (مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية)، رسالة ماجستير، كلية الأعمال – جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

يمكن أن يستخلص من مخرجات برنامج SPSS في الجداول (٦،٧،٨) أن نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية يمارسان تأثيراً معنوياً على الإصلاح المالي والإداري. كما ويوضح الجدول (٦) الخاص بتحليل التباين إن الأنموذج معنوي وفقاً لقيمة F المحسوبة والتي بلغت (٦.١٣٢) وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (١). كما بلغ معامل بيتا غير المعياري (Unstandardized Beta) (Coefficient، 2.066) وكانت قيمة (t) المحسوبة قد بلغت (٣.٠٨٥) وهي تدلّ على معنوية معامل بيتا غير المعياري عند مستوى (١%). وكانت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج جيدة نسبياً وفقاً لقيمة (R2=0.194). إذ يشير هذا إلى قدرة المتغير المستقل على تفسير ما مقداره (١٩.٤%) من الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد ، وهذا يوضح مقدار التأثير لنظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية في الإصلاح المالي والإداري ، وبذلك تحققت الفرضية الرئيسة الثانية.

الاستنتاجات والتوصيات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات يمكن أجمالها كما يأتي:-

الاستنتاجات

- ١- يهدف نظام حوكمة الشركات إلى وضع هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون وتبني المعايير الدولية للشفافية والوضوح والدقة عند الإفصاح عن البيانات المالية.
- ٢- يمثل نظام حوكمة الشركات مرجعاً أساسياً لصانعي السياسات عند أعدادهم للأطر القانونية والتنظيمية لنظام الحوكمة في الشركات ، وبالتالي فإن تطبيقها سيساهم من جذب المستثمرين الأجانب أو المحليين.
- ٣- زيادة الحاجة إلى تفعيل استخدام المعايير الدولية للمراجعة والمحاسبة في الشركات العراقية بما ينسجم مع جودة المعلومات المحاسبية لتحقيق درجة اكبر من الشفافية والموضوعية.
- ٤- هنالك ارتباط معنوي بين نظام حوكمة الشركات وعملية الإصلاح المالي والإداري، وكذلك وجود ارتباط معنوي ما بين جودة المعلومات المحاسبية وعملية الإصلاح المالي والإداري.
- ٥- هنالك تأثير معنوي بين نظام حوكمة الشركات وعملية الإصلاح المالي والإداري، وكذلك وجود تأثير معنوي بين جودة المعلومات المحاسبية وعملية الإصلاح المالي والإداري.
- ٦- لا يوجد اهتمام كافي من قبل الباحثين العراقيين والجهات المسؤولة بهذا الجانب من تدعيم نظام حوكمة الشركات، بالرغم من أهمية هذا النظام وتعدد الدراسات التي تناولته.

التوصيات

١- يتعين على الدولة تفعيل دور نظام حوكمة الشركات من خلال إصدار التشريعات والقوانين والتعليمات المستمرة لتشجيع عمل الشركات على تنفيذ الأسلوب المناسب للحفاظ على الأموال العامة والخاصة وزيادة الاستثمارات ودعم الاقتصاد الوطني.

- حمد، منى كامل، (٢٠١٥): (دور حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، عدد خاص بالندوة الدولية الثامنة عشر لنقابة المحاسبين والمدققين المركز العام-بغداد.
- داغر، منذر جبار(المعايير المحاسبية ودورها في تعزيز حوكمة الشركات :حالة العراق)مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد(٢١)،٢٠١٢.
- سليمان، محمد مصطفى سليمان،(٢٠٠٩): (حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين)الدار الجامعية –الإسكندرية.
- الصباغ، احمد عبد الموالي،(٢٠٠٣) : (الإطار العام لرقابة جودة عملية المراجعة)،ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة ،كلية التجارة-جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- العابدي ، علي رزاق (انعكاسات نظم عمل الأداء العالي في المخرجات الوظيفية بإطار ممارسات مرونة الموارد البشرية (دراسة تجريبية بتطبيق نظرية تعدد المستويات لعينة من الجامعات العراقية) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد،٢٠١٠.
- علي ، عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، (٢٠٠٧): (مراجعة الشركات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدول المعاصرة)،الدار الجامعية ،جمهورية مصر العربية.
- الفتلاوي، ليلي ناجي مجيد(٢٠١١) : (أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح)رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- الفرجاني، عبد الفتاح محمد علي(٢٠٠٨): (واقع استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز امن المجتمع الفلسطيني)، رسالة ماجستير، كلية التجارة- الجامعة الإسلامية –غزة فلسطين.
- لطفي، أمين السيد احمد(٢٠١٤) : (تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد)،الدار الجامعية- الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- منير نوري ، وبارك نعيمة ، وابن داودية(بدون سنة نشر): (الإصلاح الإداري وأهميته في القضاء على التسبب والفساد الإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة) عنوان مداخلة، الجزائر.
- موسى، أشرف عبد العزيز(٢٠١١): (الإصلاح الإداري في الوزارات الفلسطينية ودورها في تعزيز الحكم الرشيد)، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا- جامعة القدس- فلسطين.
- موقع حوكمة الشركات -مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠٠٤.
- يوسف، محمد طارق يوسف(٢٠٠٤): (حوكمة الشركات)، مجلة المحاسب مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد السادس والعشرين.
- ثانيا:المصادر الأجنبية
- Cohen, J., Cohen, P., West, S. G., & Aiken, L. S. (2003): “Applied multiple regression/correlation analysis for the behavioral sciences (3rd ed.)”. Lawrence Erlbaum Associates Publishers
- Gillan, Hartzell, Starks, Stuart.I,Jay.C,laura.T (2007): (Tradeoffs in Corporate Governance :Evidence from Board structure and Charter provision),college of business ,University of Texas.
- Mehran, Morrison, Shapiro, Hamid Mehran, Alan Morrison, Joel Shapiro, (2011): (Corporate-Governance and Banks: What Have We Learned from the Financial Crisis), Federal Reserve Bank of New York Staff Report No.502.

م/استمارة استبانة

تحية طيبة....

نضع بين أيديكم استمارة الاستبانة الخاصة بالبحث الموسوم (دور حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية في برنامج الإصلاح المالي والإداري). نأمل تعاونكم معنا في الإجابة على الفقرات من واقع خبرتكم العلمية ، ونأمل منكم قراءة فقرات هذه الاستبانة قراءة متمعنة والإجابة عليها بكل دقة وموضوعية. علماً أن المعلومات التي سنحصل عليها تستخدم لأغراض البحث حصراً. المعلومات الخاصة:-

١- المؤهل العلمي

إعدادية دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه

٢- التخصص:-

محاسبة إدارة اقتصاد قانون أخرى تذكر

٣- المنصب الوظيفي:-

٤- عدد سنوات الخدمة:-

٥- طبيعة العمل الوظيفي:-

المحور الأول: حوكمة الشركات

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١	يتضمن نظام حوكمة الشركات مجموعة من الطرق والتي يمكن تزويد المستثمرين عن تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم في العراق.					
٢	لا يوجد نظام موحد لحوكمة الشركات يمكن أن يطبق في جميع القطاعات الحكومية وغير الحكومية للحصول على نفس النتائج في العراق.					
٣	يؤدي عدم التزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات إلى معلومات محاسبية عن التنبؤ بالفشل المالي للشركات.					
٤	يساهم دور المساهمين في تطبيق لائحة الحوكمة في مساءلة وانتخاب وعزل مجلس الإدارة والموافقة على خطط الاستراتيجية في ضوء المعلومات المحاسبية.					
٥	من الضروري أن تكون لشركات نظم إدارية ورقابية سليمة تضمن سلامة القوائم المالية والشفافية والإفصاح بها.					
٦	عند تطبيق نظام الحوكمة داخل الشركات يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار طبيعة الشركة وظروفها والهيكل التنظيمي والثقافة الإدارية لدى أعضاء مجلس الإدارة.					
٧	يتعين على الشركة أن تدرك حقوق جميع الأطراف المهمة بالشركة والتي تتضمنها اللوائح والقوانين.					
٨	ينبغي نظام الحوكمة مساءلة الشركة أمام جميع المساهمين وتقديم الاستشارات لمجلس الإدارة في وضع استراتيجية الشركة ومراقبة الإدارة بالاعتماد على المعلومات المحاسبية.					
٩	يعد تحديد الحجم الأمثل لمجلس الإدارة الذي يتحدد بموجب حجم الشركة وفعاليتها من أهم العوامل التي يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار جودة المعلومات المحاسبية والرقابية.					
١٠	يجب مناقشة التقارير الخاصة بلجان المجلس والتي تحتاج رأي مجلس الإدارة بها أو التي تحتاج إلى اتخاذ القرارات في ضوء تحسين جودة المعلومات المحاسبية.					
١١	يتم تقييم كفاءة وفعالية مجلس الإدارة في ظل نظام حوكمة الشركات من خلال قيامه بالمهام الاشرافية والرقابية التي تساهم في تحسين جودة لمعلومات المحاسبية.					

١٢	يتطلب الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة اطلاع جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة على المعلومات المحاسبية المنشورة.				
----	---	--	--	--	--

المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

ت	الفقرات	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
١	امتثال الشركة وموظفيها المحاسبين والمدققين للمعايير والقوانين لجودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات.					
٢	تكون التقارير الصادرة عن الشركة ملائمة لجودة المعايير أو المعلومات المحاسبية وذات تأثير مباشر على حوكمة الشركات.					
٣	هناك مسائل أو ظروف معينة تتطلب من الشركات وضع سياسات وإجراءات الى جانب جودة المعلومات المحاسبية.					
٤	تشجيع موظفي الشركة عن الإبلاغ عن وجهة نظرهم أو مساور قلقهم فيما يخص المسائل المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية.					
٥	وضع سياسات وإجراءات تتناول تقييم أداء وتشجيع (بما في ذلك نظم التحفيز) لموظفي الشركة الملتزمين بتطبيق جودة المعلومات المحاسبية في الشركة.					
٦	يقوم الشركاء أو المساهمون أو المستثمرين بتزويد الشركة بالمعلومات ذات العلاقة حول عمليات العملاء لضمان سير العمل وتوافقها مع المعلومات المحاسبية.					
٧	وجود مدققين داخليين داخل الشركة يتمتعون بالاستقلالية التامة يساهم من تطبيق جودة المعلومات المحاسبية.					
٨	تتمتع الشركة بالكفاءة والقدرات والموارد من اجل تنفيذ عملية جديدة من عميل جديد أو حالي على مراجعة المعلومات المحاسبية الخاصة بالعملية والبيانات المتعلقة بالشريك.					
٩	يتطلب من الشركة عند أداء المهام وضع سياسات وإجراءات للمحافظة على جودة المعلومات المحاسبية.					
١٠	ينبغي أن تقوم الشركة مرة في السنة على الأقل بالإبلاغ عن نتائج تنفيذ المعلومات المحاسبية إلى شركاء العملية (المساهمون والدائنين والمستثمرين).					
١١	إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية.					
١٢	يساعد توفير جودة المعلومات المحاسبية في القضاء على سلبية هذه المعلومات في القيام بدورها في تنشيط عمل الشركات.					
١٣	الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات سوف يعكس بشكل أو بآخر على جودة المعلومات المحاسبية.					
١٤	تمثل جودة المعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح الكامل للبيانات هي احد أركان نجاح الشركات.					
١٥	يعكس تحقيق جودة المعلومات المحاسبية مدى نجاح حوكمة الشركات في تنفيذ الخطط المراد تحقيقها.					

المحور الثالث: الإصلاح المالي والإداري

ت	الفقرات	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
١	يؤدي الفساد المالي إلى نظام هابط وأداء فقير للتنظيمات كما أنها تؤثر على الذين يعملون في أقسام الإدارة والرقابة والأشراف في الشركات.					
٢	من أهداف حوكمة الشركات هي محاربة ومكافحة الفساد عموماً والفساد الإداري والمالي خصوصاً والتخفيف منه لأكبر درجة ممكنة.					
٣	اليات المراجعة الداخلية والخارجية وتفعيلها في ظل حوكمة الشركات تعد احد الوسائل الهامة لمكافحة الفساد المالي والإداري.					
٤	حوكمة الشركات يمكن اعتباره علاج شافي لأبطل الفساد الإداري والمالي					

٥				وجود المعلومات المحاسبية المتناقضة في الشركات يزيد من فرص الفساد والاحتيال.
٦				ان التقارير المقدمة من قبل المدققين الداخليين او الخارجيين سواء كانت سرية أو معلنة من العوامل التي تساعد على القضاء على الفساد الإداري والمالي
٧				يعتمد نظام المراجعة الخاصة في الشركات على أساس الخبرة من أجل اكتشاف حالات الفساد
٨				تحدث معظم حالات الفساد أو الاحتيال أو الغش في المستويات الإدارية من خلال إدارة الأرباح (تأجيل التكاليف، وتسجيل المبيعات المبكر بالإضافة إلى المغالاة في تحديد قيمة الأصول الحقيقية).
٩				دور المساهمين والأطراف الأخرى في محاسبة ومساءلة الإدارة من العوامل التي تساعد على محاربة الفساد الإداري والمالي.
١٠				يخصص لأعضاء مجلس الإدارة جزء ضخم من المرتبات والمكافأة على الرغم من الهبوط الضخم في قيم أسهم الشركات.
١١				يؤدي سوء الاستخدام وسوء الإدارة ونقص الاستقلالية والنزاهة الى تشجيع وانتشار الفساد.
١٢				تؤدي المشاكل المرتبطة بعمل حوكمة الشركات إلى أهمية الحاجة للإصلاح في اطار حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية.
١٣				يمكن اعتبار القوانين والتعليمات والأسس الجديدة نوع من الإصلاحات المالية والإدارية.
١٤				يساهم تشكيل لجنة المراجعة المستقلة للقيام بعملية الإشراف في حوكمة الشركات في عملية الإصلاحات ومحاربة الفساد.
١٥				تتطلب بيئة حوكمة الشركات المتغيرة إعطاء المزيد من الانتباه للكشف عن المخالفات وإجراء الإصلاحات المالية والإدارية عليها.
١٦				يعتقد مجلس الإدارة بأنه يلعب دوراً هاماً في حوكمة الشركات من خلال إجراء الإصلاحات الإدارية بين فترة وأخرى.